

Syrian Economic Sciences Society

Established 1965 – No. 816

Member of The Arab Economists Union



جمعية العلوم الاقتصادية السورية

أشهرت برقم ٨١٦ لعام ١٩٦٥

عضو اتحاد الاقتصاديين العرب

الاصلاح الاداري بين والواقع والطموح

الدكتورة ديالا حاج عارف

محاضرة مقدمة في اطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية – مقر الجمعية 2018/7/24

حقائق عن الاصلاح الاداري

علاج مشكلات الجهاز الاداري لا تتم أو لا تعطي النتائج المتوخاة منها من خلال التصور الميكانيكي الضيق لآلية وأسلوب العلاج الذي يتوقف على الالمام بالميكانيزمات الداخلية لهذا الجهاز، بل يقتضي معرفة دقيقة بالبيئة الخارجية التي يعمل في إطارها (العادات والتقاليد- الخصائص السيوثقافية للسكان -توفر الارادة السياسية الراغبة بالتغيير- التشريعات والقوانين المساندة، تتبع تنفيذ الخطط وتطبيقها)

❖ فعالية الاصلاح تتطلب:

- الابتعاد عن الفهم الجزئي للاصلاح الاداري إلى فهم أعمق وأكثر جدوى وأثراً في المكونات والمقومات العقائدية والفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أساس أنه نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة بمختلف عناصرها.
- تأصيل منهج معرفي خاص لمفهوم الاصلاح الاداري في الدولة المعنية يبتعد عن النقل التلقائي والعشوائي لصور من التعاريف والنظريات والمقولات المستخدمة في دول أخرى وإن أثبتت جدواها لديهم.
- إشراك جميع المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية والتربوية والثقافية والعلمية والبحثية لإثراء الاصلاح الاداري في مختلف مراحل تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.
- تصور الاصلاح كعملية مستمرة ومتجددة، تخلق درجة من التوازن الديناميكي لتحقيق أفضل النتائج الادارية في الاطار السياسي والاجتماعي السائد.
- الاصلاح الاداري ليس عملية معاكسة للفساد، بمعنى أن الاصلاح لايعني علاج الفساد وإنما أثره واضح في الحد منه وفي تقليصه.

ووفقاً لهذا فإن الإصلاح الإداري هو:

جهد سياسي، وإداري، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي وإرادي مستمر ومتجدد هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم، والعلاقات، والأساليب، والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة، والفعالية في إنجاز أهدافه.

ملاحح الوراق الاءارل فل سورلة

انطلاقاً من هذه الحقائق يمكن التوصل إلى أن ملاحح الوراق الاءارل فل سورلة منذ عام ٢٠٠٠ تشير إلى التالي:

- وعل اءارة الءولة إلى وءوء فءوءة بئل ما تنشءه من آمال وطموحاء، وبلل ما هو محقق، وأن ءءسلر هذه الفءوءة فل محاولة لردمها لءءا ء إلى اصلاح إءارل سرلعل، وءاؒل، وشامل لءءامل مع الءوءوء الاصلاءللة فل المءاالات الأءرى، ولءون ءاملاً لها

(ءطاباء القسم للسلا رئلل الءمهورللة، نءائء اءءماعاء المؤءمراء القطرللة لءزب البعث العربل الاشرلكل)

- تم بذل جهود حثيثة من الحكومات المتعاقبة للنهوض بالجهاز الاداري العام، وتقليص مظاهر الفساد لدى أفرادها، وجعله أكثر كفاءة وقدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المجتمع
- الجهود بمعظمها كانت ذات جدوى وأثر جيد، إلا أنها كانت ولا زالت تتجه نحو بعض مجالات النشاط الاداري ونواحيه تبعاً للأولوية في تأثيرها على الاداء الاداري العام، ووفقاً لقطاعات معينة أكثر إلحاحاً وانعكاساً على تلبية الاحتياجات .
- وكانت المنهجية في ذلك هي محاولة منع التعدي على المال العام على اعتبار أن الاصلاح هو الوسيلة الأساسية لحجب آثار الفساد.

• محاولات اصلاح الجهاز كانت تأخذ طابع ردة الفعل على ظهور مجموعة من العوامل السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السكانية التي تؤثر في مسيرة الحياة المعيشية للمواطنين، ولم تكن استباقية مبنية على استراتيجيه منهجية للاصلاح.

(معظم هذه المحاولات كانت ذات طابع اداري يحاول منع اختراق القوانين والأنظمة أو إساءة استخدام السلطة أو ابتزاز الرشاوي أو الاتجار بالوظيفة العامة)
اتباع منهجية الاصلاح الاداري الأفقي التي تنصب على قلة من العناصر المكونة للنظام الاداري الكلي، ولكنها تطبق على كل منظمات الجهاز الحكومي وقطاعاته.
(أي الانطلاق من تحويل الادارة الكلاسيكية إلى ادارة أكثر معاصرة بتجاوز الفكر السياسي، والمنهج الاقتصادي).

• اعتبار الاصلاح عملية من رمية واحدة، يتم القيام بها في نقطة معينة من الزمن وتنتهي ويستمر مفعولها لفترة غير قصيرة.

انطلاقاً من التعريف اللغوي للاصلاح على أنه اعادة ما تم كسره أو هدمه إلى ما كان عليه، أو إلى ما يمكن أن يجعله صالحاً للاستخدام. وضعف الايمان بالاستمرارية والتجديد

• (مراحل الاصلاح: الاحساس بالحاجة للاصلاح، وضع الاهداف، تطبيق الاصلاح، تقويم الاصلاح سياسياً وفنياً)

• الاعتماد على الوسيلة الادارية والتشريعية بشكل أساسي في القيام بالجهود الاصلاحية والاستناد بشكل جزئي إلى الوسائل السياسية، والسلوكية

(السياسية: عمليات التطهير والمحاسبة للشخصيات العامة.

تكوين لجان التحري والاستقصاء والتفتيش والرقابة التابعة لأعلى قمة الهرم الاداري.

اعادة تنظيم الجهاز الاداري بما يضمن الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

السلوكية: تطبيق العلاقات الانسانية في الجهاز الاداري.

التوسع في تفويض السلطة وتخفيف المركزية.

التدريب المتدرج.)

• ضعف القدرة على مواجهة تحديات:

- مفارقات الرواتب والأجور والتعويضات .
- طبيعة العلاقات بين القيادات السياسية وادارات الجهاز الاداري.
- الهيكل المبينة على نظام التسلسل.
- تداخل الاختصاصات وازدواجها.
- بطء حركة سير اجراءات العمل.
- كثرة القوانين والتشريعات والتعديلات الجارية عليها.
- الميل الشديد لاقتناء الوسائل التقنية الحديثة دون ربطها بالبيئة الادارية التي ستستخدمها.
- التضخم الوظيفي، وتبني سياسة التوظيف الاجتماعي .
- ضعف كفاءة وسائل متابعة التنفيذ الداخلية والخارجية (كالرقابة الشعبية، الاعلامية، رقابة الاحزاب، الرأي العام).

في الماضي كان لدينا صعوبات ومعوقات تمت
محاولة تكثيفها
بعضها تم تجاوزه
وبعضها لا زال يشكل حجرة عثرة في طريق الاصلاح

آمالنا في المستقبل

1. الابتعاد عن تراشق التهم والادانات التي تتجه:
تارة إلى طبيعة الجهاز الاداري المنطلقة من شكل الملكية الذي يفرض بداخله الاخفاق لعمل هذا الجهاز - كما يعتقدون -
وتارة ثانية إلى شخصية متخذي القرار في هذا الجهاز ومنظومة المصالح والأهداف التي يتمسكون بها
وتارة ثالثة إلى محاولات وتكهنات وارهاسات خريطة الجوار والمحيط الملاصق والتآمر المحكم على اضعاف اقتصادنا وتدميره داخلياً.
كي لا يتحول كل هذا إلى مواضيع للنقاش وشعارات للتبني.

2. التحول نحو تأصيل منهج فكري خاص للإصلاح الإداري في سورية يقوم على المبادأة والتخطيط والتجديد والابتكار ويشتمل مكوناته من الرؤية السياسية لإدارة الدولة، كما يستند إلى دعمها، ليستمر في بذل الجهود على مختلف الصعد.

وبهذا يتم تجاوز خطوة الخلل في ترتيب الأولويات، وخطورة البحث في المشاكل ليست هي الأولى بالبحث.

3. توفير عناصر الشمولية والتكامل في مشروع الاصلاح او برنامجہ بالنظر إلى أن جوهره وغايته ليس بعملية فنية بحتة قاصرة على وضع الهياكل التنظيمية، وتكوين الأطر، وتنمية النظم، وتحديد الاجراءات، وتحديث الوسائل. ولو انحصر في مثل هذه العناصر الفنية لارتد إلى عمليات جزئية محدودة الأثر.

بل هو في منظوره المتكامل عملية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية. لهذا فهو يستوجب بالضرورة السند والمشاركة الفعلية من القيادات والمؤسسات العاملة في مختلف هذه المجالات التي تكون في جملتها البيئة الكلية.

-أي مؤسسية الاصلاح من خلال الاستمرارية والقدرة على التواصل مع كافة القطاعات وفي كافة المجالات-

4. تأكيد النظرة المستقبلية للإصلاح بارتياح آفاق أوسع ومجالات أرحب، في وضع تدابير لاتقاء ظهور المشكلات والنقائص في وضع نماذج وصور غير مألوفة
5. دعم الدور الرقابي للمؤسسات الخارجية على الجهاز الإداري العام، وتفعيل رقابة القضاء، الإعلام، الرأي العام، ومؤسسات المجتمع المدني.
6. تنمية العناصر الفنية للإصلاح الإداري: من هياكل تنظيمية، قوانين، وتشريعات، أساليب وأدوات.
7. تحديد المواعيد الزمنية لمراحل الإصلاح وخطواته ونشر ذلك جهرًا وعلانيةً.
8. العناية باختيار أفراد الجهاز الإصلاحي.

خاتمة

لا بد من التأكيد على التكامل والارتباط الحتمي بين الإصلاحات المجتمعية في مختلف النواحي والتشديد على دور الدولة وسلطاتها التنفيذية في تفعيل عملية الإصلاح الإداري من خلال اعتماد رؤية سياسية ، ومنهجية اقتصادية واضحة يتم بناء برنامج الإصلاح الإداري على أساسها وبالتالي السير بجدية في تكريس مفهومه وأهميته لدى أعضاء الجهاز الإداري الحكومي أنفسهم، وفي أذهان أفراد الشعب.

هذا عدا عن حسم العلاقة بين المؤسسات الحزبية والأمنية والتنفيذية، وبيان حدودها وتداخلاتها والحرص على تقليص مقاومة التغيير بتقديم برنامج التنفيذ وفق خطوات تنعكس آثارها الإيجابية كبداية على المستوى المنظور الذي تحصد نتائجه بشكل مباشر الغالبية العظمى من الشرائح في المجتمع، ومن ثم تتابع ثماره التنموية على المستوى البعيد الأجل.